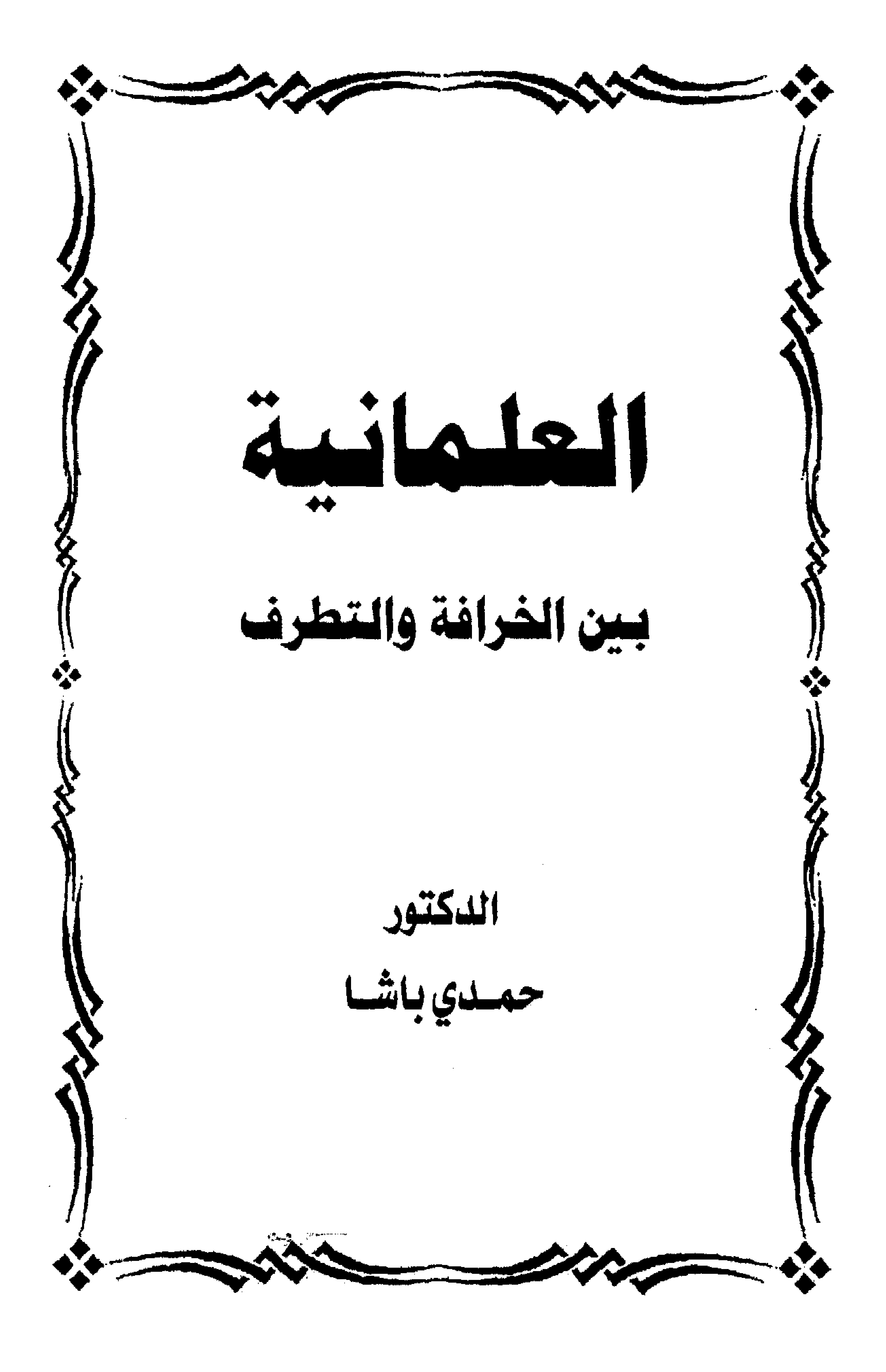
العلمانية

بين الخرافة والتطرف



بقلم

د. حمدي باشا



العلمانية

بين الخرافة والتطرف

الدكتور

حمدي باشا

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ٢٢١٩١

شركة منارات للإنتاج الفني والدراسات

٧ ش أبو القاسم المهدي - الحي السابع - مدينة نصر

ت: ٢٢٦٢٤٩٩٨ - ٠١٠١٤٥٠٣٧٥

باشا، حمدي.

العلمانية بين الخرافة والتطرف - بقلم د. حمدي باشا

ط ١ - القاهرة - منارات للإنتاج الفني والدراسات ٢٠٠٩

٤٨ ص؛ ٢٠ سم.

تدمك ٨-٢٨-٦٢٥٢-٩٧٧-٩٧٨

١ - العلمانية.

أ- العنوان.

٢٠١.١٦

إهداء

إلى روح والدي الغالي عسى أن يكون ذلك من العلم الذي ينتفع به وفي ميزان حسناته، وقليل يضاف إلى كثير فضله وعمله في سبيل أسرته وأمته وعقيدته وبلاده.

د. حمدي باشا

مقدمة

العلمانية كما تم تعريفها وتأصيلها عن طريق منشئيها هي اللادينية وعدم الاعتقاد بوجود صانع لهذا الكون، وهذا الإنسان، وهذه الكائنات من حوله. نشأتها في عصور النهضة الأوروبية كان الطريق الأقل خطأ والبديل لنقيضه وهو المسيحية الدينية اللاهوتية وتحكم الكنيسة في السياسة والتطور العلمي.

بلا شك أن كهنوت الكنيسة، والإفراط في إخراج هذا من الملكوت، واتهام ذلك بالهرطقة، وادعائها بالتفويض الإلهي لفعل وقول ما تراه متماشيا مع أفكارها ومصالحها، كل ذلك كان الطريق الأكثر خطأ، والأخطر على التقدم العلمي للبشرية، بل وعدم السماح بوجود آلية لتصحيح الخطأ البشري على كثرته.

لقد ظهرت العلمانية (اللادينية) كحركة تحرر للفكاك من ديكتاتورية الكنيسة بإعلان أنها ترفض المطلق (الإله) وعليه فهي ترفض فكرة الحكم بالتفويض الإلهي المدعى، وقرر فلاسفتها أن الإنسان إله نفسه، تحركه الرغبات والحاجات للتطور، والتفاعل مع ما يحيط به. وبالرغم من أنها قدمت نفسها متمردًا على الخرافة والعشوائية والتطرف إلا أن السؤال:

هل عانت من نفس الأمراض السابقة الذكر مثلها في ذلك مثل كل فكر بشرى يخضع للصواب والخطأ، للحق وللباطل، للخير والشر وللعدل والظلم؟.

هي إذًا كفكر بشري لابد من استقرائه وتحليلها، واستنتاج ما بها من خرافة وعشوائية وتطرف، بدون ذلك لأصبحت مطلقا ولأضحت فعلا لعكس ما تدعيه؟

ولعل التفصيل للعلمانية من خلال مدعين نبوتها بأنها التفكير فيما هو نسبي بما هو نسبي، وليس بما هو مطلق هو خطوات التحرر من قيود المطلق اعتمادًا على فرضية أن الكون والإنسان موجودان في الحياة وكفى، ولكن الاعتماد على ذلك غير كافٍ ومشبعٍ لفكرة كيفية وجود ذلك الإنسان والكون؟

لقد أخرجوا بعض التبريرات التي يجب الوقوف أمامها وإخضاعها للمنهج العلمي للتفكير، ولا يجب الاكتفاء بالنظر إلى فرضيات الوجود مبررة مرة بالصدفة، وأخرى بالنشوء والارتقاء على أنها قضية مسلم بها؟!

إلا أن الادعاء بأن العلمانية هي المنهج العلمي في التفكير يحمل القدر الكبير من الاستهانة بالعقل والتفكير. لا يوجد مكان للمراوغة ومحاولة إضفاء مسمى على آخر؛ لإكسابه صفات ليست له.

إشكالية العلمانية وقصة الحمار والأسد:

ولعل قصة الحمار والأسد هي من قبيل ذلك، يحكى أن الحمار ذهب إلى الأسد شاكيا أن الغابة كلها تناديه بـ (يا حمار). قال الأسد له: وماذا تريد أن ينادوك؟ فطلب الحمار بأن ينادونه سمكة! وافق الأسد على الفور، وقال له: روح أنت سمكة.

خرج الحمار سعيدًا مغنيًا أنا سمكة أنا سمكة.

ولكن الثعلب قابله، وقال له: إيه حكاية أنا سمكة أنا سمكة.

فذكر له الحمار ما حصل ودار، وإذا بالثعلب يسأله: وهل تعرف تعوم؟

قال الحمار: لا.

عندها قال له الثعلب: إذا كنت تدعي أنك سمكة، ولا تعرف العوم، فأنت حمار!

الإشكالية ستنشأ إذا ادعت العلمانية أنها هي المنهج العلمي للتفكير، ثم اتضح أن بعض ما تحمله، هو نقيض العلم والتفكير، إذا اتضح أنها تحمل من العشوائية والخرافة ما ينفي عنها العلم والتفكير في بعض القضايا.

المنهج العلمي في التفكير هو خاصية للعقول السوية، وليس موقوفا على عقيدة أو جنس أو لون.

القضية ليست متعلقة بحرية الاعتقاد فكل إنسان وما يعتقد، إنما إخضاعها للاستقراء والتحليل لكشف الزيف والخرافة وما تدعو إليه؛ حتى نستطيع الوصول إلى حقيقة العقيدة فإن التحدي القائم يتمثل:

هل خلق الإنسان أم هو موجود وحسب؟

ولماذا خلق أو وجد؟

وما المطلوب لكي يستمر هذا الإنسان؟

وهل سينتهي هذا الإنسان وهذا الكون من حوله؟

وإذا كان سينتهي هذا الإنسان وهذا الكون فأين ومتى كانت بدايته؟

هناك نقطة أخرى علينا الوقوف أمامها، وهي:

هل القضية المطروحة للنقاش فرضية (غير قابله للإثبات أو النفي) أم هي قضية مادية تخضع للإثبات الفعلي أو المعملي أو الحسابي؟ .

هل المنهج العلمي في التفكير سيكون كافيا وملائما للرد على كافة التساؤلات هذه ولإخضاع العقيدة العلمانية للبحث والتمحيص .

هذا ما سيتم مناقشته في الفصول القادمة، ليس لنقد العلمانية، فحسب ولكن للوصول إلى الحقيقة بالدرجة الأولى.

د.حمدي باشا

خرافة الصدفة

أو النشوء والارتقاء

تعتمد العقيدة العلمانية على إنكار الخالق (الصانع والمنشيء من عدم) للكون، وبالطبع للإنسان. وهى تعزى وجود الكون والإنسان وما حوله إلى فرضيات المصادفة أو النشوء والارتقاء، أو هم موجودون وفقط و - بلاش دوشة -؟

فرضية الصدفة في وجود الكون والإنسان تتعارض تماما مع خصائص المادة وتكويناتها المركبة، التي تؤدى إلى أجهزه تعمل وفق منظومة علمية، وهي أيضا تقف حائرة أمام كونها:

إذا كانت قد حدثت مرة واحدة فقط، فما الذي جعل منظومتها العلمية تتكرر؟

وإذا كانت قد حدثت مرات، وأصبحت في حالة تكرار، فإنها لابد أن تكون قد أنشأت أكوانا وبشرًا آخرين يكونون على نفس المثل، وهو الشيء الغير موجود حقيقة وواقعيا.

وهذه المصادفة عرضة لأمرين:

إما أنها مصادفة فقط حدثت بدون مقدمات وترتيب ونهايات، وهى هنا تكون قد تعارضت مع ديناميكية الكون والحساب المنتظم

الذي يؤدي إلى تكرار حركته المنتظمة. أو أنها ادعاء جدلي للقفز على كونها ترتيبًا علميًا أدى إلى الخلق والتكوين، وهي في هذا قد خلطت ما هو حقيقي، وهو وجود الإنسان، بما هو متخيل، وهو كيفية هذا الوجود، مما أدى إلى ظهور الخرافة بجلاء لهذه الفرضية.

وأما إذا كانت هذه المصادفة خاضعة للتجربة المعملية، أي أن المكونات الأولية للخلق موجودة ومتاحه، فإذا وضعت معمليا في أنابيب الاختبار، فإن الناتج لابد وأن يكون متماثلا مع الإنسان والكون تكوينا وحركة منتظمة.

وهى نتيجة لهذه وتلك لا يمكن لها أن تعد مصادفة؛ حيث أن المدعين بذلك يريدون أن يذهبوا إلى خلقهم من غير شيء؟! وهم بالقطع لا يدعون ولا يذهبون إلى أنهم هم الخالقون وإلا أصبحت الورطة كبيرة جدا في حال مطالبتهم بتكرار الخلق مرة ومرات، ممن يتبعونهم أو يخالفونهم.

وبالرغم من أن العلمانية تنادى لدرجة تصديع الرؤوس بحرية الإبداع والتفكير اللامحدود، إلا أن البعض من العلمانيين لا يقبل بالأفكار المطروحة للنقاش فيما يختص بنشأة الكون والإنسان مكتفيا أن الكون والإنسان موجودان وحسب، ولا داعي للتفكير، وهم في هذا قد أضافوا إلى الخرافة الفكرية تعصبًا غير مبرر!

وثاني النقطتين: أن المصادفة المدعاة (ظاهريا) قد تنشأ حدثا ما، ولكنها لا تستطيع وضع برنامج أو خطه لتكرار هذا الحدث على نفس التردد والوتيرة.

فإذا كانت المصادفة قد خلقت كونا من عدم، فإن تفاعل مكونات هذا الكون لا تستطيع أن تدعى لنفسها الترتيب والتردد المنتظم، وإنما حدوث الترتيب والتردد المنتظم هو من أبجديات وخصائص وجود منظم (صانع) لها. بل إنه في غياب وجود المنظم فإن الحركة العشوائية هي القاعدة والاستثناء؛ ذلك لاختلاف المكونات عن بعضها ولقوة تأثير البعض منها على الآخر. ليس أدل على ذلك من اختلاف مكونات الأرض عن الشمس والقمر، واختلاف قوة جذب الشمس على الأرض والقمر، واختلاف قوة جذب الأرض للقمر عن تلك للشمس، و بالرغم من هذا الاختلاف الجيولوجي والديناميكي، فإن التردد المنتظم لدوران الأرض حول الشمس، والقمر حول الأرض بسرعة منتظمة بدقة متناهية، جعلت من اليوم للإنسان مدرك الحدود ومحدد الأوقات. لا يوجد في الأمر مصادفة أو نشوء وارتقاء، لا يستطيع مجادل مهما كانت قدرته الكلامية على إنكار وجود منظومة حسابية وديناميكية لحركة الكون، وإلا أضيفت لخاصية الخرافة التي ظهرت بجلاء في الفكر العلماني خاصية الغباء!

الخرافة هنا أن العلمانيين قد اعتبروا ما وصل إليه تفكيرهم، مخلوطا بالوهم والفرضيات الغير مثبتة علميا، صحة استنتاجهم، مقابل الحقيقة المؤيدة بالأسانيد العلمية، مما أضفى إلى جوار الخرافة تطرفا قد يصل إلى حد الحماقة! ولأننا وصلنا إلى وجود صيغ منتظمة فإن الصدفة تتلاشى أمام الحساب والأرقام طبقا للمنهج العلمي في التفكير، هذا ما يسمى في العلوم الطبية - البيس ميكر - (منظم ضربات القلب) وهو صانع الكهرباء للقلب وللخالق المثل الأعلى. لا يوجد قلبا بدون هذا البيس ميكر وإلا أصبح قلبا متوقفا عن الحركة، وفي هذه الحالة صاحب هذا القلب المتوقف عن العمل في عداد الأموات. وفي حال تعدد هذا - البيس ميكر - فان غرف القلب تدق عشوائيا وبسرعات مختلفة وذلك أيضا يؤدي إلى توقف القلب ويصبح صاحبه في عداد الأموات .

هذه حقائق علمية، وليست هذه الهلاوس المدعاة والمبررة تارة بالصدفة، وتارة بالنشوء والارتقاء؟! الموقف الوحيد الذي يدق فيه القلب بانتظام يسمح بالحياة لصاحبه، هو وجود بيس ميكر وحيد يسيطر على حركته، وبالقطع على حياة صاحبه.

النهج العلمي في الخلق وحركة الكون المنتظمة، تهدم قضية المصادفة أو العشوائية، إلا أن البعض منهم يتهرب من هذا المأزق

بأن المادة الأولية كانت موجودة وتحت الظروف المختلفة وتكرارها أدى إلى تكون الكائن الأولى، ثم تحور وتطور إلى كائنات أكثر تركيبا وتعقيدا. إلا أن هذه الخرافة قد اعتمدت على الوهم تماما؛ حيث إن معتنقيها قد نسوا أنه لحدوث هذا لابد من وجود طاقه لتتحول المادة من صورة لأخرى، المنهج العلمي يشير إلى ذلك.

والمنهج العلمي يقول: إنه لوجود طاقة لابد من وجود شغل مبذول، وأيضا هذا من قواعد علم الحركة، ولوجود شغل مبذول لابد من وجود محدث لهذا الشغل، بالقطع لا يوجد شغل(عمل) من فراغ. الطاقة والمادة متلازمتان، وهذا بالقطع يؤدى إلى أن الذي صنع هذا الشغل أزليا، أي أن الصانع سابق على المادة والشغل المبذول والطاقة .

ترتيبا على هذا فإن الصانع قد أوجد المادة والشغل اللازم للطاقة والحركة أو التفاعل. إنها نفس النتيجة السابقة، خرافة أزلية المادة، مضافة إلى خرافة الصدفة.!!

القضية واضحة تماما، لقد اجتزأ الفكر العلماني المادة في كونها موجودة تتبدل وتتغير وتناسوا غفلة أو استهبالا الشغل المبذول لإحداث الطاقة حتى يحدث هذا التغير أو التبديل.

المنهج العلمي الذي يدعيه العلمانيون يحاول دائما الاحتجاج

بأن المدرك للإنسان هو ما تستقبله وتتفاعل مع الحواس الخمس وفقط! وأن التفكير والتحليل والتدبر يقبل الشك والمراجعة لما يكون من نتائج توضع موضع اليقين والحقيقة. ونحن لا نناقش اعتناق العلمانيين لقضية الشك وإن كانت ذات أهمية بالغة في عقيدتهم؛ يعتبر الكثير منهم أن نظرية الشك هي المحك لاختبار الأشياء، وهم لهذا يسرفون دائما في استخدام كلمات على ما أعتقد، أشك في، ربما، ....الخ، ولكن المثير للدهشة أن فرضية الشك لم تختبر بالشك في صحتها وهل هي زائفة أم قضية جدلية وحسب وهي من سمات العقل البشرى لا يستطيع الخلاص منها بسهولة ولكن يستطيع الأسوياء تحجيم آثارها باستخدام المنهج العلمي في التفكير والوصول إلى النتائج الواضحة لصالح قضية بعينها.

معمليا لا تستطيع أن تشك في أن تفاعل حمض الكبريتيك المركز مع أوكسيد النحاس سوف ينتج كبريتات النحاس ذات اللون الأخضر، حقيقة لا تقبل الشك أو المراجعة، وحينما تجد بلورات خضراء فإن الشك بأنها كبريتات النحاس سيتلاشى أمام التحليل الكهربي لها؛ لأن الناتج سيكون حمض الكبريتيك ونحاس. تحليل النتائج يثبت هذا بالحواس الخمس والمدرك من المادة.

ولكن إذا أتينا إلى قضية الخلق والصنع نجد أن المحاورة

والمداورة قد بدأت في الظهور والقفز فوق النتائج. هم يرفضون الغيبيات، نحن لا نتكلم عن غيبيات، نحن نتكلم عن الاستقراء والاستنتاج لقضية الخلق والصنع واقعا وحقيقة.

الكومبيوتر لا يستطيع القيام بوظائفه المصمم لها سوى بوجود برامج ومبرمج صانع له ولها، وإذا كان الأمر كذلك فإن وجود التردد المنتظم في الكون يعطي النتيجة الوحيدة الحقيقية، وهى وجود مبرمج وصانع لها وفي ذلك نفيا قاطعا في نفس الوقت لفرضية الصدفة أو النشوء والارتقاء وإلا أصبح الكون عشوائيا أو عاقلا يعطى لنفسه القدرة على إيجاد التردد المنتظم؟ !

ولكن البعض من أتباع الفكر العلماني يتهربون من الإجابة ويعلنون أن لا أدري (اللاأدرى)، فإذا كان الأمر يعتمد على تحليل خاطئ مجتزأ نتيجة عدم استخدام المنهج العلمي في التفكير (الصدفة أو النشوء) أو نتيجة العزوف أساسا عن استخدامه (اللاأدرى) فإن الفكر العلماني في هذه النقطة الأصيلة والمحورية لا يخرج عن كونه نوعا من الخرافة المغلفة بكلمات متراصة معقدة تزيد الفكر العلماني غموضا وإبهاما وتعقيدا أكثر مما هو عليه! وحيث إن الخرافة جلية مما سبق، فإن العقول السوية لا تستطيع الوثوق بمن يعتنق هذا الفكر الخرافي إذا كان الأمر يتعلق بما يمس الحياة وما فيها من قضايا.

البعض يعتبر الفكر العلماني نوعا من التمرد على ضوابط الصانع من أجل التحلل من الواجبات الناشئة عل الإقرار بصنعه واتباع ضوابطه وحتى يتسنى لمن يريد النشوز والقفز عليها إيجاد المبرر لذلك بأن الإنسان إله نفسه يقر ما يشاء من أفعال وينكر ما يشاء من ثوابت. لا يوجد شك إذا في وجود الخالق الصانع الذي أبدع الخلق وأحسن الصنع وترك الاختيار لمن شاء أن يؤمن بوجوده وقدرته على الخلق من عدم إذا استخدم العقل والمنهج العلمي ومن شاء فلينكر..

تلك هي القضية الأساسية، إذا انتفت أو حرفت اختل الفكر، وجنح إلى الوهم والخرافة حتى يبرر لنفسه ما يشاء، وإن كان ما يدعيه علما، ولكنه فاسد بدون أصول أو استدلال.

خرافة مرجعية التشريع الإنساني

نحن لا نفهم على وجه الدقة ما هو المقصود بمرجعية التشريع الإنساني هذه، والتي يطلقها دائما الأخوة العلمانيون في مواجهة المرجعيات التشريعية الأخرى، وعلى الأخص المرجعية للشريعة الإسلامية.

ولعلنا لا نكون قد تجاوزنا الحقيقة إذا قلنا:

إنهم لا يفهمون أيضا ما المقصود بما يطالبون بأن تكون المرجعية التشريعية إنسانية!

هل يقصدون أن كل هذه التشريعات التي بين يدينا الآن هي من عمل الإنسان في العصر الحالي أو الماضي أو المستقبل؟

أم يقصدون أن التشريعات منذ الآن ستكون من عمل الإنسان مع إلغاء كافة المرجعيات السابقة؟!

أم يقصدون أن التشريعات ستكون منذ الآن خاضعة للعقيدة العلمانية أي لسيادتهم يضيفون أو يحذفون ما يرونه مناسبا لهم؟

أم أنهم يطالبون كل مجتمع بأن يقف في أحد الميادين، وليكن ميدان التحرير مثلا في حالة الشعب المصري؛ ليكون مرجعا للتشريع؟؟ هل سيقبلون بأصحاب عقائد أخرى عند وضع هذه

التشريعات حتى وإن كانوا مخالفين لهم قلبا وقالبا؟

هـذه مجموعـة مـن الأسـئلة الأوليـة التـي ينبغـي عـلى الإخـوة العلمانيين الإجابة عليها من خلال عقيدتهم وتفكيرهم.

وحتى لا ننتظر من الوهم أن يجيـب عـلى دلائـل الحقيقـة، فأننـا سنخضع هذه الأسئلة إلى المنهج العلمي للتفكير حتـى نـصل إلى مـا هو حقيقي وما هو خرافة.

بـالقطع لا يـستطيع الإخـوة العلمانيـون الادعـاء بـأن كافـة التشريعات التي بـين يـدينا الآن أنهـا مـن عمـل الإنـسان؛ حيـث إن أصحاب العقائد (الإسلام والنصرانية واليهودية) يقـرون ويؤمنـون بأنها من الإله الذي يعبدونه لا يستطيعون الحذف منهـا أو الإضـافة إليها، ولكن أقصى ما يستطيعونه هو الاجتهاد فيها ومن داخل إطار هذه التشريعات لاستنباط أحكام وقوانين لما استجد واستحدث.

هـذا ما يسمى بالفقـه لـديهم، وهـو أيـضا يختلـف عـن الـصياغة القانونية واللائحة الإجرائية، هو تأصيل الفعل:

هل هو مباح أم ممنوع؟

وهل يثاب على فعله أم يعاقب عليه؟

وما هو مقدار الثواب والعقاب؟

ولكن أيضا هذا يضع عقبات أمام الإخوة العلمانيـين إذا أرادوا

المشاركة في هذا الفقه وهذا الاجتهاد، فكيف ستعمل العقل إيجابا، ليس فقط فيما لا تعتقد بل أيضا فيما ترفضه؟؟

إنها خرافة الادعاء بأن التشريعات السالفة الذكر هي من عمل الإنسان أو الفكر العلماني، فعندما يختلط الوهم بإنسانية التشريعات بإضافتها إلى الحقيقة، وهو وجود تشريعات ليست كذلك فإن هذه الخرافة تقترب بشدة من السخافة!

هذا أيضا ينفي السؤال الثاني، وأن التشريعات التي بين يدينا الآن ليست من عمل الإنسان الماضي أو الحاضر أو الذي سيأتي في المستقبل، وأن الادعاء بذلك هو أيضا من قبيل الوهم والخرافة التي تدمغ الفكر العلماني بشده وتكون من علاماته المميزة. ولعلهم يقصدون أن التشريعات منذ الآن ستكون من عمل الإنسان مع إلغاء كافة التشريعات السابقة والتي فيها ما يكرهون ويرفضون؟؟ يا للهول؟؟!!

إذا كان هذا مقصدهم فالخرافة هنا أفدح وأعظم، إنهم سيشبهون هذا الأحمق الذي لم يعجبه منزل الرجل، فطلب منه أن يخرج منه إلى العراء؛ ليكون بلا مأوى أو جدران؛ ثم سيهدم هذا المنزل بينما صاحبه يلتحف السماء، ثم سيقوم سيادته صاحب العقيدة العلمانية الحداثية والفكر المتطور العبقري باستحداث

تشريعات من عمل عبقريته الفذة؟!

هل هذا هو التفكير طبقا للمنهج العلمي أم طبقا للعشوائية والشعوذة وسيطرة الخرافة على العقول!؟

إذا أرادوا ذلك فعليهم أن يجلسوا مع أنفسهم، ويضعوا التشريعات التي تتناسب وتفكيرهم بعيدا عن تلك التي يرفضونها، ثم ليطرحوه للنقاش والتمحيص والاختبار والمقارنة بما هو موجود وحقيقي لاستنتاج أيهما أفضل وأجدى للإنسان..

وإن كان ذلك من المستحيل أن يفعلوه حتى ولو بعد نهاية العالم، ليس لشيء إلا لأن التحدي قائم منذ آلاف السنين ولم ولن يفعلوا؛ لذا ليس أمامهم ألا أن يقولوا بخطأ هذا.وصواب ذلك وعدم ملائمة تلك للإنسانية.

أي خرافة ووهم ترفل فيها هذه العلمانية وأفكارها.

إلا أن السؤال الأخير بأنهم يقصدون أن التشريعات ستكون منذ الآن خاضعة للعقيدة العلمانية يحذفون ويضيفون إليها ما يرونه مناسبا لهم؟

لعل في ذلك بعضا من حقيقة موقفهم من الادعاء بوجوب أن تكون المرجعية التشريعية للإنسانية حيث أن القضية الأولى لديهم إنما تهدف إلى نزع المرجعية العقائدية للآخرين وإحلال المرجعية

العقائدية العلمانية. وفي هذا السياق فإنهم يسعون إلى أن يكونوا هم القائمين على وضعها، بل أن يكونوا هم هذه المرجعية ذاتها، بالرغم أنهم لا يملكون شيئا سوى الوهم والخرافة مدعين لأنفسهم الصواب المطلق في نقد عقائد الآخرين، ولما لا وهم يعلنون عن أنفسهم بأنهم أنبياء هذا العصر والمبشرون بالسلام المفقود على الأرض؟!

هل رأى أحد خرافة مثل ذلك إلا خرافة التجسد التي يدعيها البعض بتجسد الشيطان أو العفريت وركوبه إنسان من دول العلم المتخلف والمنكوب بالبعض من متعلميه الذين أداروا ظهورهم للحقيقة واحترف بعضهم الخرافة والدجل وتركوا شعوبهم فريسة للمشعوذين الذين يدعون بركوب العفاريت للإنسان، وأن السادة العلمانيين هم أنبياء هذا الزمان؟

وحتى لا نتوه في خضم العموميات والتسميات فإن المرجعية التشريعية هي تلك القواعد الإطارية والتي تحدد ما هو مباح، وما هو ممنوع، وما هو متشابه، أي أنه مباح بشروط، وممنوع بشروط أخرى.

ولعل المرجعيات التشريعية المعترف بها من قبل العالم أجمع هي التشريع الإسلامي واليهودي والروماني.

وإذا كان التشريع الروماني لاحق للتشريع اليهودي، ويعتبره البعض عمل بشري لا يدعي أحد حصانته وقدسيته، فإن مجموع أحداثياته هي ذلك التراكم من التشريعات والقوانين السابقة له، والتي اعتمد عليها الرومان، وفي ذلك لا نستطيع الحكم بكامل بشريتها أو قداستها.

لعل فقهاء الدساتير والتشريعات يستطيعون القيام بذلك بالرغم مما يشوبه من أخطاء وعنصرية في بعض الأحيان! أما التشريع اليهودي والإسلامي، فإن أتباع كل من الديانتين يقرون بقدسية كل تشريع ينتمون إليه، وأنه لا يجوز تخطي إطاره والقفز فوق أسواره، بل المدرك والمتاح هو التعامل داخل ذلك الإطار بما يسمى الفقه في هذه الديانات.

لا يوجد لدى الأخوة العلمانيين ما يثبت بأن الإنسان الأول الذي أتى عبر الصدفة أو نشأ وارتقى من الخلية الأولى، أو ذلك الموجود وحسب، قد أرسى قواعد عادلة آمنة ضامنة لحياته التي جاءت عبر الصدفة أو أنه قنن التعاملات والحقوق والواجبات نتيجة لوجوده الذي جاء عبر تطور الكائنات الغير عاقلة إلى سيادته، أو أنه أصل للثواب والعقاب، طبقا لوجوده العشوائي وحسب؟!

المقارنة التحليلية كمنهج علمي في التفكير تستطيع أن تثبت أو تنفى، هل هذا التشريع من عمل الإنسان، أم أنه من عمل خالق وصانع الإنسان.

تجمع كافة القوانين المتاحة حاليا وماضيا ومستقبلا على تجريم السرقة، لم نجد أيا من هذه القوانين أيها ادعى مستخدموها على إباحة السرقة والثواب عليها، جميعها بلا استثناء تعاقب على السرقة، وأن اختلف العقاب.

وكافة التشريعات والقوانين تعطى حق الإرث وإن اختلفوا في أسسه ونسبه الحسابية، وفي من يستحق، وأيضا كافة القوانين والتبشريعات فسرت وحددت الزواج بين الرجل والمرأه وإن اختلف في تفاصيل الواجبات والحقوق.

وإذا نظرنا إجمالا سنجد أن أكثر من تسعه وتسعين بالمائة مشتركون في نفس الإطار العام، وهو ما يعنى أن الإنسان الأول لا يمكن له هذه القدرة على وضع تشريعات لم تكن موجودة يدري بها ويتعامل من خلالها، يتأثر بها سلبا أو إيجابا وتؤدي إلى ذلك الأمان والعدل والتقدم من خلالها وإلا أصبحت هذه التشريعات سابقة لوجود ذلك الإنسان !

الإنسان الأول الذي نشأ نتيجة هذه الخرافة المدعاة وهي الصدفة

أو النشوء والارتقاء أو عشوائية الوجود وكفى، لم يكن ليقنن للسرقة، وهو وحيد يمتلك الكرة الأرضية كلها، أو يقنن للقتل، وهو لا يعلم عنه شيئا، أو للطلاق والواجب له وحقوق الأطراف المتضررة، أو المستفيدة منه، وهو لا يملك سوى امرأة واحده؟

يقول الفكر العلماني: إن هذه الأحكام والقوانين هي تراكم عمل بشري نتيجة إعمال العقل في المستجدات الحياتية..

بينما يقول المعارضون لذلك: إن العقل الذي تطالب العلمانية بأعماله لا يدرك سوى ما هو متاح بالحواس، وأن استشراف المستقبل وما يحمله من مستجدات حياتية، ليس كاملا وواضحا يعين قانونا محددا لوقائع بعينها، إلا إذا افترضت العلمانية أن العقل كاملا مبتدأ منذ نشأة الإنسان، الشيء الذي ينفيه الواقع والحضارات الإنسانية.

المفارقة هنا هو وجود بعض التشريعات المتقدمة من حيث تأصيلها وتفصيلها مقارنة بالتقدم العلمي والتكنولوجي في نفس الأزمنة التي تواكب فيها الاثنين.. مثال على ذلك وليس للحصر هو التشريعات الإسلامية في الميراث وأحكام الزواج والطلاق والأسرة مقارنة بالمستوى العلمي والتكنولوجي للإنسان في نفس تلك الفترة. المفارقة الثانية، هي اشتراك كافة التشريعات في الغالب

الأعم للأطر، وذلك يؤدى إلى وجود مشكاة واحده خرجت منها هذه التشريعات السابقة للتقدم العلمي والمعرفي لقدرات العقل الإنساني، وهو بالقطع ليس ذلك الإنسان الأول البدائي والمدعى في العقيدة العلمانية. دائما الاستقراء الخاطيء يؤدى بالضرورة إلى نتائج خاطئة وهذا يضيف خرافة أخرى إلى الفكر العلماني بوجود ما يسمى التشريع ذو المرجعية الإنسانية وحسب.! نحن لا نستطيع الادعاء بأن دوران القمر حول الأرض عمل إنساني بعد أن نضيف إليه ونخلطه بدوران مركبة فضاء حول الأرض؟!

السرقة عمل يعاقب عليه من بيده مقاليد الحكم، سواء أكان ذلك مجتمعا قبليا أم مجتمعا مدنيا، لم نجد في التاريخ الماضي أو المعاصر منذ فترة ما بعد التدوين أن كان هناك نظام ما يثيب السارق بما سرق أو يعطيه جائزة على ما سرق؟! بل إنه حتى عقود قريبة كان الغرب الأمريكي يعاقب السارق بشنقه مباشرة دون محاكمة، أو دفاع خاصة إذا كان من أصحاب البشرة السمراء.

إن الفكر الإنساني ومرجعيته المدعاة لم تكن لتفطن منذ بداية التدوين إلى تجريم السرقة وعقاب السارق بهذه المنظومة الواضحة والتي تتدرج من العقوبة البدنية إلى الحبس أو السجن إلى العفو طبقا لظروف محدده..

إن وجود حدا أقصى للعقوبة، وحدا أدنى لها لجريمة بعينها في إحدى التشريعات، دليل دامغ على كمال التشريع، والذي يدحض إنسانية منشئه طبقا للقدرات العقلية والتي توصف بأنها قاصرة لا تدل إلا على قاصر مثلها.

المنهج العلمي في التفكير يرفض الخلط بين ما هو حقيقي، وبين ما هو وهمي أو متخيل، لا يستطيع الفكر العلماني الفكاك من أن هناك مرجعيات ثبت بالدليل القاطع أنها ليست نتاج الفكر البشري وإنما هي مهداه إلى البشر من صانع البشر.

الخرافة أصبحت جلية وواضحة في الادعاء بالمرجعية الإنسانية للتشريع. إلا أن الفكر العلماني يهوى المحاورة والمداورة، ويعتبر القوانين واللوائح الإجرائية التي اعتمدت على هذه التشريعات، هي المقصودة بالعمل الإنساني! نحن نتكلم عن الأسس التشريعية، وليس عن ما فهمناه وفقهناه من هذه الأسس والتشريعات. إن أستنباط القوانين المنظمة، والتي يعتبرها البعض فقها أو فهما (الأمر سيان) للظروف والملابسات الواقعية لحياة البشر لا يعنى أن هذه التشريعات من عمل الإنسان، وإنما يجزم ويؤكد أنها من خالق الإنسان ونخص هنا المرجعية التشريعية الإسلامية.

خرافة العدل عن طريق المساواة

المساواة لا تأتي إلا عن طريق العدل والحصول على الحقوق تبعا لحجم المسؤولية والواجبات المفروضة لكل فرد يتحمل تبعاتها. لا نستطيع الادعاء بأن حقوق فرد ما يلتزم بواجبات محددة لابد وأن تتساوى مع حقوق مختلفة لفرد آخر يتحمل مسؤولية مختلفة الحجم والدرجة، ويقوم بواجبات مختلفة المشقة والصعوبة. إلا أن العدل أيضا يستدعي التعامل مع كل فرد على أنه كامل الإنسانية يمتلك حقوقا وواجبات مساوية كما لفرد آخر" ومختلفة نوعية عنه.

يتفق الفكر العلماني مع هذا الطرح إلا أنه يختلف في نقاط الوراثة وضرورة مساواة الذكر بالأنثى في الميراث، و كذلك في الحرية الجنسية وممارستها؛ لكي تتساوى مع الذكر على افتراض أنه أيضا حرا في الممارسة الجنسية، والتي هي بالطبع هنا خارج الزواج المعلن!

بالقطع لا يحق للذكر أن يمارس الجنس خارج الزواج المعلن بامرأة، وإلا أصبح هذا الفعل مؤثما، ويعاقب عليه لآثاره الضارة على المجتمع ومن يحيطون به..

وبالقطع أيضا لا يحق للأنثى أن تمارس نفس الفعل خارج الزواج المعلن برجل، وإلا أصبح ما قامت به مؤثما أيضا لنفس

الأسباب.

يحتج الفكر العلماني بأنه لا توجد آثارا سلبية للحرية الجنسية للرجل أو المرأة إذا تم استخدام موانع الحمل بطرقها المختلفة والتحرز ضد انتقال الأمراض التناسلية باستخدام العوازل الطبية.

الطريف في الأمر أن الفكر العلماني قد اعتبر الخطأ صوابًا وبدأ في وضع الآليات لتحجيم آثاره السلبية. ممارسة الجنس خارج الإطار القانوني الوحيد (الزواج بين رجل وامرأة) هو خطأ للرجل وللمرأة على السواء، وفي ذلك لا نستطيع القول بوجوب المساواة لفعل خاطيء، وإلا أصبح القصور العقلي هو سيد الموقف!!!

وليت الأمر قد توقف عند علاج الخطأ بخطأ مثله، وهو ضد المنهج العلمي للتفكير، الذي تدعيه الآراء العلمانية، بل إن الأمر قد انتقل إلى مرحلة التضارب الفكري والحقوقي؟

فبالرغم من مطالبة الفكر العلماني بحرية الممارسة الجنسية خارج منظومة الزواج للذكر أو الأنثى، إلا أنهم يجرمون الزواج للقاصر التي سمحوا لها أو له بممارسه الجنس؟

وإن كان الجميع يتفق وتحديد سن الزواج بما يسمح وتحمل مسؤولياته، إلا أن التفكير العلمي يدحض المناداة بالحرية الجنسية لمن دون ذلك السن، أو الحرية الجنسية خارج منظومة الزواج،

والتي ظهرت آثارها الضارة على من يمارسها وعلى المجتمع.

والقضية هنا تتركز في موقف القصر من السماح لهم بممارسة الجنس وإعفائهم من المسؤوليات المترتبة على هذا، وكأننا ارتضينا لبناتنا أن يكن أداة استمتاع لكل من يريد الهروب من مسؤولياته وآداء واجباته، والاستمتاع بما أتاحه له الفكر العلماني بما يحمله من تضارب وخرافة وصلت إلى حد الدجل والشعوذة! لكل حق في حرية مسؤولية، ولكل مسؤولية واجب لابد من تحقيقه للحصول على هذا الحق، فأين هذا في الفكر العلماني طبقا للمنهج العلمي للتفكير؟

العدل هنا عن طريق المساواة، فَقْد للعدل، وفَقْد للمساواة وكارثة محققه للأفراد وبالقطع للمجتمع..

ولكن المساواة عن طريق العدل الذي يؤصله المنهج العلمي للتفكير، هو الحصول على حق الاستمتاع بالحياة الجنسية بين الذكر والأنثى داخل إطار منظومة الزواج المعلن لتحمل مسؤوليات ذلك الحق وآداء الواجبات المترتبة عليه.

إلا أن العلمانية والداعين إليها لا يزالون يحملون في جعبتهم الكثير من المتناقضات والتي تتنافى تماما وأي نهج علمي للتفكير أو للتفكير ذاته..

ومن تلك التناقضات مطالبتهم بمساواة الذكر للأنثى في كافة

مواقع الميراث؟!

بالقطع الأنثى والذكر هما من المنظور العلمي إنسانان متساويان في الحقوق والواجبات كما، ويختلفان في بعضها نوعا. هذا الاختلاف النوعي في بعض الحقوق والواجبات، يرسي على أرض التطبيق العملي الحياتي يسرا في أداء الواجب وأخذ الحقوق، مما يجعل المشاركة في الحياة التناغم والمودة، إلا أن النظرة السطحية للعلمانية جعلت من المساواة الرقمية في الميراث وسيلة للوصول إلى العدل، مما أفقد بعض الإناث حقوقهم؛ نتيجة تجاهل الموقع من النسب ثم ألقى بمسؤوليات أضافت إلى البعض منهن واجبات جسيمة أثقلت كاهل الجميع ذكورا وأناثا!

فعلى سبيل المثال لا الحصر تبعا لما ينادى به العلمانيون أصبحت الابنة ترث نفس المقدار الذي يرثه زوج أمها، إذا ماتت عنها أمها، وهى كذلك ترث نفس المقدار الذي سيرثه جدها لأمها أو أبيها!

المشكلة هنا أن الفكر العلماني لا توجد لديه استراتيجية، أو خطة متكاملة للحياة، ترى الأمور بنظرة فاحصة شاملة لتقابل الحقوق والواجبات، وإنما كل ما يملكه هذه النظرة القاصرة لجزء من الحقوق، بغض النظر عن هذه الواجبات.

لقد ارتضى جهابذة العلمانية للأنثى أن تجبر على مشاركة من

تتزوجه الإنفاق، وأن يكون الدخل مناصفة، وكذلك النفقة عند الانفصال، وتم التغاضي عن حقها في أن تمهر عند الزواج ناهيك عن الإهداء.

كل ذلك قد يعتبره البعض من غير الضروريات، ولكن لأن مكر بعض الرجال تزول منه الجبال، فقد تم إقناع الإناث بضرورة الاشتراك في الحروب إجبارا أو اختيارا، لقد تم الزج بهن في حروب للصراع على النفوذ أو اقتصادية أشعل فتيلها رجال اعتبروا أن القتل الجماعي هو الحل لمشاكل الإنسانية، ولم يكفهم ذلك، فساووا بين الذكر والأنثى في تقطيع الأوصال والأسر والتنكيل؟

إن النظرة العلمانية للوصول إلى العدل عن طريق المساواة، أثبتت بما لا يدع مكانا للشك بخرافة هذه النظرة إذا أردنا الحقيقة، فلا المساواة حدثت، ولا العدل قام، وإنما هذه العشوائية والتخبط وقهر الأنثى عن طريق إضافة واجبات تحتاج مجهودًا بدنيًا شاقًا لا تمتلك أمامه القدرات العضلية والبدنية والنفسية للقيام به وليت الأمر قد توقف عند هذا الغبن بل إنه امتد ليقتطع من حقوقها الكثير .

المساواة عن طريق العدل هو أخذ كل ذي حقا حقه، مقابل أداء كل ذي مسؤولية واجبة، حتى وإن اختلفت الحقوق لاختلاف الواجبات.

خرافة السلام العلماني

تدعي العلمانية ومعتنقيها إلى أن السلام لن يحل على الأرض وبين البشر إلا إذا اعتنق الناس اللادينية والمسماة بالعلمانية.

حجتهم في هذا الطرح أن الحروب قامت ماضيا، وتقوم حاضرا، وستقوم مستقبلا؛ بسبب النزاعات والعصبيات العقائدية.

ويعتقدون أيضا أن العولمة أو كما يحلو لبعضهم تسميتها بـ "الكوكبية" حينما يتم إقرارها من بعض الأمم والاستسلام لها من ضعافها مضافا إليها العلمانية، فإن العالم (الكرة الأرضية) سيصبح قرية صغيرة على الجميع فيها اتباع الأقوى والأكثر تقدما وعلما.

القضية ليست كذلك من المنظور العلمي والعقلي، القضية هي تعريف السلام بين الشعوب والدول وأسباب الحروب بينهم أيضا.

تقوم الحروب بين الدول والشعوب المختلفة لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى؛ وذلك لاعتقاد البعض أن الموارد الطبيعية ثابتة، وأن العدد السكاني في ازدياد بمتوالية هندسية، مما يخلق فجوة ضخمة بين الموارد وعدد السكان، وعندما يقرر أحد الساسة قرب وصول التردي في الموارد فإن الحل العسكري واحتلال دولة تتمتع بهذه الموارد الناقصة أو المفتقدة لديه هو جزء من الحل الاقتصادي للمشكلة.

وليس أدل على ذلك احتلال العراق الغني بالنفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تحت ذريعة مضحكه أطلقها ساستها لتبرير غزو العراق واحتلاله، وهو أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وبخاصة النووية منها، ولكن بعد الاحتلال والتفتيش لم يجدوا سوى نوى البلح الذي تشتهر به العراق ولكنهم أعدموا أكثر من كانوا يخدمون المصالح الأمريكية في المنطقة وأشعلوا حربا مع جارتهم من أجل استبنزاف موارد هذه الجارة. لا يوجد في الأمر أي قصص من تلك المضحكة والمسماة بالاختلاف والتعصب العقائدي إلا في أذهان المسطحين أو المنبطحين تبريرًا أو "استهبالا"؟!

وتقوم الحروب لأسباب استراتيجية تجعل من القوى العسكرية أداة لمحاصرة القوى المناؤة أو المساوية لها، ليس أدل على ذلك سوى تلك الحرب الكوميدية التي قامت فيها الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب، وأن طالبان وتنظيم القاعدة هما المسؤولان عن هجمات ١١/ ٩/ ٢٠٠١؟ القضية الأساسية التي شغلت الساسة هي تواجد قواتهم جنوب روسيا وغرب الصين، فلماذا لا نتهم بلدًا يسهل ابتلاعه، وكما وصفه وزير خارجيتها السيد كولن باول بأن أفغانستان من دول العالم الرابع؟! لن نجد في هذه الحرب أي عقيدة سوى غطرسة القوة، واستخدام سياسة القتل الجماعي للوصول إلى

محاصرة الألداء، ومساعدة شعوب تعيش الحياة البدائية على التخلص من الحياة نفسها.

وعلى الرغم من ادعاء الدول الغربية والمنضمة إلى حلف الناتو أنها دول علمانية لا علاقة لها بالأديان والعقائد، إلا أنها تشارك في هذه المهزلة !الأفغانية والعراقية تحت مبرر أكثر هزلا وسخافة وهو محاربة الإرهاب؟!

أين المدعو السلام العلماني في كل هذا القتل وكل هذه الحروب؟

هذه الدول العلمانية هي الداعم الأول لكل الانقلابات في أفريقيا، بدءً من السودان وما يعانيه من حركات انفصالية في الجنوب ودارفور، مرورًا بالكونجو وموريتانيا، وصولا إلى الصومال وقراصنتها، أين يوجد السلام العلماني في كل هذه الفوضى وقتل الملايين وتشريد مثلهم؟

وهل كانت الحروب العالمية إلا صراع الإمبراطوريات على الثروة والموارد والنفوذ، بالرغم من أدعاء أغلب من شاركوا فيها اعتناق العلمانية.

الصراع بين الدول صراع على الأرض والموارد ومحاصرة الخصوم وتكوين الأمبراطوريات، وليست على من يسلم أو يتهود

أو يتنصر؟ ومن السذاجة أن نصدق تحرك الجيوش لجعل هذا ينتقل إلى دين ذلك!

السلام يفرض بالتقدم العلمي والأخذ بأسباب القوة، وذلك ليس له علاقة بما تعتقد، وإنما له كل العلاقة:

بطريقة التفكير: هل هي ذات منهج علمي أم لا؟

وبما تفعل على أرض الواقع: هل هو متقن أم لا؟

إن محاولة الإيهام بأن العقيدة الإيمانية كافية لجلب السلام، هي خرافة مؤكدة، ونوع من الشعوذة والدجل، فما بال الأمر إذا كانت عقيدة تقوم على أن الإنسان أله نفسه تحركه الرغبة والحاجة فقط دون الاعتبار لأرواح الآخرين كما أثبتت واقعا بأنها لا علاقة لها بالسلام حتى وإن ادعت أنها المبشرة بالسلام، ولكنه في حقيقة الأمر دعوة إلى الاستسلام.

السلام بين الشعوب والدول هو تبادل حركة الحياة وآلياتها بينهم البعض، داخل منظومة احترام السيادة واحترام العدالة في تبادل المنفعة. وهذا لا يمكن حدوثه إلا إذا كانت كل الأطراف تجد في المنظومة السلمية فائدة أكبر من تلك التي قد تحصل عليها بالطرق العسكرية.

لا يوجد سلام بين أطراف غير متكافئة وإنما هي إحدى

حالات اللاحرب وإن شئنا الدقة وصفناها بالاستسلام وهى حالة مؤقتة تخضع لعامل الوقت لكي تتحول إلى معارك من أجل رفع الظلم الذي فرضه هذا الاستسلام.

الحروب قامت وتقوم من أجل الثروات والنفوذ والاستباق للأعداء المحتملين وقد يضع بعض الماكرين العقائد من أجل دغدغة مشاعر البسطاء، مثل تلك التي أدعت لنفسها الحرب على المسلمين باسم الصليب للحصول على فرصة أفضل في امتلاك الأرض والثرة وشوكة في خاصرة من اعتبروهم من الأعداء.

والسلام لا يحدث إلا بين عقلاء أو متكافئين، بغض النظر عن ما يعتقدون، لهم أهداف واضحة وآليات سليمة؛ لتثمر هذا السلام الحقيقي العادل للإنسانية.

التطرف في الفكر العلماني :

لقد بدأت الأفكار العلمانية بالتحرر من هيمنة الكنيسة بإعلان اللادينية العقائدية للحصول على الحق الأصيل للإنسان وهو حرية الاختيار والاعتقاد. إلا أن فكرة الحرية واحترام حقوق الإنسان في الإختلاف بما لا يضره ولا يضر المجتمع قد تضائلت وأنكسرت أمام المغالاة في احتكار صواب الرأي وخطأ رأي المخالف مما أدى في كثير من الأحيان إلى التطرف وما يحمله من عورات.

لقد قرر معتنقي اللادينية صواب فكرهم فقرروا منع المعتنقين للإسلام والمسيحية ممارسة ما يعتنقون تطبيقا حياتيا وتشريعا ملزما لهم، وليس لمن يخالفونهم وسمحوا لهم في النذر اليسير ممارسة بعض الشعائر والطقوس داخل جدران أماكن عبادتهم وإن لم يكن الأمر لم يخلوا من السخرية بهم والتهكم عليهم .!

ولعل ما حدث في روسيا البلشفية من قمع للحريات الدينية تحت أدعاء أن الدين أفيون الشعوب، وليت الأمر قد توقف عند ذلك بل إنه أستمر بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي ليتم التنكيل البدني والمعنوي بكل من تسول له نفسه التعبير عن معتقد يخالف اللادينية.

هذا الأمر لم يتوقف على روسيا ومن بعدها الاتحاد السوفيتي بل ظهر أيضا بنفس الحدة والتطرف حينما أعلنت تركيا الأتاتوركية العقيدة العلمانية (اللادينية) عقيدة الدولة، وما صاحب ذلك من قمع وتنكيل بكل من تسول له نفسه إعلان عقيدة مخالفة للعقيدة العلمانية.

إلا أن العلمانية ومعتنقيها لم يقرروا القوانين حسب رؤيتهم والحياة حسب متطلباتهم وتركوا البشر يرتدوا ما يشاؤون، فقرروا منع البشر ارتداء ما يحلو لهم من غطاء للرأس داخل المدارس

الحكومية بحجة وجود تمييز ديني في ذلك .

حدث هذا في فرنسا مدعية الحريات والعلمانية وهو تطرف مثل التطرف في إلزام البشر بارتداء ما لا يريدون ارتدائه. لقد قرر العلمانيون أن الزى البشري خاضع لمقاييس فكرهم وعقيدتهم، وهو وإن أدى إلى تطرف تطبيقي واقعي على حرية الإنسان إلا أنه ناتج بالضرورة من تطرف فكري عقائدي. لقد انتقلت العلمانية من المدافع عن الحرية إلى المقيد لها، وانتقلت من معارضة كهنوت الكنيسة إلى معتنق لكهنوت العلمانيين. ولم تكتف بذلك، ولكنها انتقلت من إخفاء من يخالفون أفكارها إلى إقصائهم ومنعهم من تقلد المناصب الرسمية !

يحتج العلمانيون بأن وقوع بعض الأخطاء أثناء التطبيق لا يعنى أن العقيدة وما تدعو إليه على نفس الخطأ؟ وأن تطرف البعض أثناء التطبيق للأسس والقواعد لا يعنى فسادها وتطرفها؟

هذا يصلح كمبرر جيد إذا ادعى المطبقون للعلمانية أنها جاءت إليهم من غيرهم، ولكنها لا تصمد أمام حقيقة أن العقيدة العلمانية ومطبقها شيء واحد لا ينفصل، وإلا أصبح معتقدهم الأول والأكبر بأن الإنسان إله نفسه في غاية السخافة والحماقة! إن كل علماني متطرف يمثل بالضرورة ما يعتقد، لا يوجد مجال هنا

للاحتجاج بالفهم الخاطيء لمقاصد العقيدة التي قام بتأليفها واعتنقها وإلا أصبح ذلك دربا من دروب الهلوسة العقلية .

إذا التمس البعض العذر للمتطرفين اليهود أو المسيحيين أو الإسلاميين بعدم فهمهم الصحيح لأسس العقيدة حيث إنها كما يقرون ليست عمل وفكر بشرى تستطيع كل العقول استيعابه بالرغم من خطأ الألتماس وضعف العذر، إلا أن ألتماس العذر للمتطرفين العلمانيين والأفكار العلمانية المتطرفة يبدو أقرب إلى الغباء من أي شيء آخر!

و لعل تطرف الفكر العلماني في إباحة الحرية الجنسية بما فيها من الحرية الجنسية للقصر والشذوذ الجنسي قد أثقل كاهل البشرية باللقطاء والأمراض التناسلية وبخاصة الأيدز وجعل من المتعة الجنسية آلاما إنسانية.

ولا يدرى أحد ما هي المتعة في استخدام جهاز إخراج الفضلات من جسم الإنسان في علاقة جنسية؟ حميمية العملية الجنسية يكون أفضل ما فيها التقاء الوجوه وتعبيراتها، وليس التقاء القبل بأدبارها . حتى الرغبات والاستمتاع بأدائها تم تشويهها وإباحة هذا التشويه إلى درجة سيئة طبقا للفكر العلماني. وبدلا من محاولة علاج الشاذين جنسيا تم الاستجابة لرغبتهم في استمرار

المرض، حتى عانى الجميع من علاج الكوارث التي نجمت من هذا الشذوذ.

التطرف الأكثر شذوذا هو إنكار ومعارضة العلمانيين للأصوات المطالبة بعلاج الشاذين جنسيا، ومعاقبة من يرفض العلاج منهم، وعزلهم عن المجتمع إلى حين شفائهم.

القضية ليست متعلقة بالحرية لتلك الأصوات المطالبة بتحجيم وعلاج الشذوذ، وإنما تتعلق بالوجود الإنساني نفسه إذا اعتبر الشذوذ أمرا طبيعيا. ففرضية تحول نصف الرجال إلى شاذين جنسيا سيؤدى بالضرورة إلى تحول نصف النساء إلى نفس الموقف، وهو ما يعنى توقف البشرية عن الإنجاب، وممارسة دور الأسرة في الرعاية بما يساوى قيام حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث نتيجة فناء البشرية.!

إلا أن السماح بالحرية الجنسية وحق المرأة في الإنجاب بدون زواج كانت راشدة أو قاصرة، لم يكن ليؤدى إلا لما وصلت إليه البشرية من اختلاط للأنساب وأمراض تناسلية، وأمراض نفسية استشرت واستفحلت من نتاج هذا الفكر وانعكس ذلك في صورة انتحار غير مبرر وعنف نحو المجتمع ناتج من كراهية الجميع، لقد أدى هذا التطرف إلى إلقاء كافة مسؤوليات الأسرة التي كان يقوم

بها الرجل والمرأة المتزوجين على كاهل المرأة فقط، وهو ما أضاف أليها واجبات تنصل منها من أنجبت منه، وحرم الوليد حقوقا كانت له، وهرب هذا الأب المزعوم من الاستمتاع بأداء واجبات الرجولة.

لقد أدى التطرف العلماني في منح الحرية الجنسية إلى خسارة الجميع.

إلا أن أكثر الأمور إثارة للابتسام هو مطالبة بعض العلمانيين في دول تسمح بتعدد الزوجات بالسماح للمرأة بتعدد الأزواج (أي تكون زوجة لعدد من الرجال في آن واحد) ولعلهم يقصدون إثارة الفكاهة والضحك لمجتمعاتهم البأسة بأفكارهم، حيث إنهم لم يجاوبوا على السؤال المبدئي ولمن ينسب الطفل؟!

الخاتمة

لقد اعتمدنا على المنهج العلمي في التفكير حينما تعرضنا للأفكار المطروحة في العقيدة العلمانية والمعلنة على لسان معتنقيها من العلمانيين.

نحن لم نخترع أفكارا واتهمناهم باعتناقها وإنما أخضعنا ما يقولون لقوانين العلم المعروف والمتاح حاليا بين يد الإنسانية، وفي ذلك لم نجد ضرورة ملحة لذكر المراجع التي نستطيع الاعتماد عليها حيث إنها أصبحت من البديهيات والعلوم الأساسية لأي فرد يدعى المنهج العلمي في التفكير. لذلك كان أعتمادنا على قوانين الحركة والتفاعل والطاقة والتكوين حينما تعرضنا لإظهار الخرافة في قضية الصدفة أو النشوء والارتقاء، وعلى علوم التاريخ والتشريع والقانون وعلم الاجتماع حينما تعرضنا لإظهار الخرافة في قضية المرجعية الإنسانية للتشريع والعدالة عن طريق المساواة، و التاريخ وعلوم السياسة واستراتيجيات العلوم العسكرية لإظهار الخرافة في قضية الادعاء بوجود سلام علماني. واعتمدنا على الأدعاء العلماني بالحرية العقائدية للإنسان مقابل التطبيق الواقعي لإثبات وجود التطرف في الفعل ضد هذه الحرية المدعاة، بل واعتمدنا على الآثار السلبية عند التطبيق في الحرية الجنسية للشذوذ والقصر لإثبات وجود التطرف في التفكير والعقيدة.

فإذا كان الفكر العلماني يحمل أربع خرافات لا تستطيع الوقوف أمام المنهج العلمي للتفكير والعلوم الطبيعية المتاحة حاليا بين يدي الإنسانية، ويحمل تطرفا فعلا وتفكيرا فكيف يستطيع العلمانيون المطالبة بان تكون

العقيدة العلمانية هي المنهج العلمي للتفكير، أقصى ما يستطيعونه هو حقهم في اعتناق ما يرغبون لأن ذلك ما يقره المنهج العلمي للتفكير وما يقره العقل الإنساني السوي المعتدل.

إن الفكر التجريدي يتيح إظهار الأخطاء والقصور بل ويؤصل لعلاجها، مقابل الفكر التجسيدي الذي يسمح بالخرافة والتطرف ويزيد من مشاكلها وآثارها السلبية. ولأن ما قدمناه من تحليل منهجي اعتمد على العلوم الطبيعية والاجتماعية والقانونية، وابتعد تماما عن العلوم الجدلية والغير قابلة للإثبات الحسابي أو التطبيقي، فإننا نستطيع التأكيد على أن الاعتماد على العقيدة العلمانية وأفكارها (الخرافة والتطرف) لمشاكل الإنسان ليس علاجا سليما لها لوجود أخطاء في الفهم والرؤية أدت إلى أخطاء في التشخيص والعلاج أدت واقعا وفعلا إلى استمرار المريض (الإنسانية) في المعاناة من غياب العدالة والحرية وحياة كريمة وسلام بين المجتمعات الإنسانية المختلفة.

لقد اتضح من المقارنة التحليلية كما سبق أن المنهج العلمي للتفكير لتسيير وتيسير حياة الإنسان وما تحمله من متناقضات وصعوبات ومستحدثات يتفق مع وجود الإنسان لغاية أكبر من إرضاء غرائزه وإشباع حاجاته وأن استمرار هذه الغاية يستلزم وجود آلية لاستمرارها. لقد أثبتنا أن الكون والإنسان قد أنشأه صانع أزلي، أوجد المادة من عدم ووضع لها القوانين حتى يستطيع الإنسان الاستفادة منها وأن الإنسان كونه مصنوع فعليه التمتع بالحقوق التي منحها إياه الصانع، وأيضا عليه أداء الواجبات والمسؤوليات التي ألزمه بها الصانع.

ولقد أثبتنا أن المرجعية التشريعية ليست من عمل الإنسان، وإنما كما ظهر جليا في اعتمادنا على المرجعية التشريعية الإسلامية أنها من خالق الإنسان، وأن المساواة لا تأتى إلا عن طريق العدالة في إقرار الحقوق والواجبات كاملة لكافة البشر حتى وإن اختلفت في البعض منها نوعا بين المختلفين تكوينا وأدوارا وأعمارا.

ولقد أثبتنا أن السلام بين البشر لا علاقة له بالعقيدة العلمانية ولكن له كل العلاقة بما يحمله هؤلاء البشر من عدالة ورؤية صحيحة للغاية من وجودهم وللضرورة لاستمرار هذا الوجود. ولقد أثبتنا أن الادعاء وحده لا يكفي لإظهار الاعتدال وعدم التطرف وأن الادعاء نفسه يحمل من التطرف إذا حللنا نتائج تطبيقه على أرض الواقع .

إن البشرية في أمس الحاجة إلى رؤية حقيقية لعلاج مشاكلها. ومستجدات حياتها فما بالها إذا كانت هذه الرؤية موجودة ومتاحة، ولكن سوء الفهم؛ نتيجة الجمود من البعض؛ وتعمد عدم الفهم من البعض الآخر؛ نتيجة العنصرية أو التطرف أو الكراهية؛ مما أدى إلى ابتكار البعض عقيدة سميت بالعلمانية، تحمل الكثير من الخرافة والتطرف على أنها الرؤية الصحيحة لحل مشاكل الإنسان، إلا أنها أصبحت عبئا عليه وجزءًا من المشاكل التي يعانيها.

الحل موجود كما سبق وأشرنا ولكن لن تراه سوى العقول السوية، وأصحاب الرؤية الواضحة.

الفهرس

هذا الكتاب

العلمانية بين الخرافة والتطرف



رؤية تحليلية ونقدية لأهم الأسس والأفكار التى تنادى بها العلمانية ليس لنقدها وحسب ولكن للوصول إلى حقيقة وجود الخرافة والتطرف بها، ومع إيماننا بحرية كل إنسان فى أن يختار بكامل إرادته العقيدة التى يراها مناسبة له إلا أن هذا لا يسمح له بتلك المحاولات الحثيثة بادعاء أن ما يعتقده هو الحقيقة وما عداه باطل.

العقيدة الصحيحة موجودة ومتاحة ولكن لا يدركها سوى أصحاب العقول السوية والرؤية الواضحة.

نبذة عن الكاتب



الدكتور حمدى باشا من الليبراليين المؤمنين بحرية الإنسان فى الاختيار والاعتقاد بما لا يضر المجتمع المحيط وله العديد من المقالات في السياسة والدين والمنشورة بالصحف وخاصة صحيفة الوفد، أيضاً له العديد من المقالات الطبية المنشورة فى فرع التخصص وهو حاصل على درجة الدكتوراة فى الجراحة ويعمل مستشاراً لجراحة التجميل والحرو بالمستشفيات التعليمية والكاتب له إصدارات سابقة هى:

١- الطريق إلى القدس ٢٠٠٢.
٢- جحا العصرى ٢٠٠٥.
٣- محمد النبي الأممي ٢٠٠٦.
٤- Muhammad the prophet of the nations باللغة الإنجليزية ٢٠٠٧.
٥- Mohammed Fred Vaere med ham باللغة الدينماركية ٢٠٠٩.

dr.hamdybasha@yahoo.com
www.muhammad the prophet of the nations.com